تونس تنفي اخبارا عن منع الجزائريين الذين تقل اعمارهم عن 30 عاما من دخول ترابها

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

نفت السفارة التونسية بالجزائر ان تكون السلطات التونسية قررت منع الجزائريين الذين تقل اعمارهم عن 30 عاما من دخول التراب التونسي.

وقالت السفارة في بيان لها امس ان الاخبار والمعلومات التي اوردتها بعض الصحف الجزائرية حول هذه القضية «لا اساس لها من الصحة» وانها «مجرد تأويلات خاطئة ومغلوطة».

واضافت مصالح السفارة ان اجراءات المنع المشار اليها غير موجودة بتاتا، كما ان الحدود التونسية ـ الجزائرية تبقى في كافة نقاط العبور البرية والبحرية والجوية مفتوحة امام المواطنين الجزائريين بمختلف اعمارهم وصفاتهم ومهنهم.

وجاء رد السفارة عدة ايام بعد اخبار نشرتها صحف محلية اكدت ان السلطات التونسية اتخذت قرارا مفاجئا بمنع كل الجزائريين الذين تقل اعمارهم عن 30 عاما من دخول ترابها دون أي مبررات مقنعة لمثل هذا القرار.

ولكن البيان اكد ان «التعاون الامني بين البلدين قد يدفع بالطرفين الى منع بعض الاشخاص المشتبه فيهم من عبور الحدود في الاتجاهين لاسباب امنية بحتة» في تلميح الى العناصر المسلحة التي يمكن ان تلجأ الى هذا البلد او ذاك.

وجاء نشر هذا الخبر اسابيع بعد الهجوم المسلح الذي تعرض له مركز لقوات الامن التونسية من طرف مسلحين اكدت اجهزة الامن التونسية انهم قدموا من الجزائر ويعتقد انهم ينتمون الى الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي اصبحت تحمل اسم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي بامر من امير التنظيم اسامة بن لادن.

يذكر ان آخر احصاء رسمي في الجزائر اكد ان عدد الجزائريين الذين قصدوا تونس العام الماضي تجاوز مليون شخص معظمهم قضوا اجازات الصيف هناك بينما قصدها اخرون في محطة توجههم الى منطقة الشرقين الاوسط والادنى.

وغير الجزائريون منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي قبلتهم السياحية باتجاه الشواطئ والمدن التونسية بدلا عن المغربية بعد اغلاق الحدود الجزائرية ـ المغربية سنة 1994 حيث كان هذا البلد اكبر بلد مستقطب للجزائريين.

وتتنافس تونس والمغرب على هؤلاء السياح الذين ينفقون اكثر من مليار دولار خلال اشهر الصيف الثلاثة.

وختم بيان السفارة التونسية ان تونس «تبقى الوجهة المفتوحة لكل جزائري والذي سيبقى محل ترحاب حيث ما حل واينما نزل».

هزتان ارضيتان بشرق المغرب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: أعلن المركز الوطني المغربي للبحث العلمي والتقني أن هزتين أرضيتين خفيفتين سجلتا في الساعات الأولى من صباح امس الأربعاء بإقليمي فجيج وتازة.

في إقليم فجيج سجلت هزة أرضية بقوة 4,1 درجة على سلم ريشتر وذلك على الساعة الثالثة و45 دقيقة و37 ثانية كما سجلت هزة أرضية أخرى سجلت بإقليم تازة بقوة 3,7 درجة على سلم ريشتر.

وكانت هزات ارضية قد ضربت المنطقة فجر اول امس الثلاثاء كما سجلت هزة ارضية في المنطقة مساء اول من امس أن بمقياس 1 ر4 درجة على سلم ريشتر سجلت مساء الثلاثاء بإقليم فجيج.

واكد نفس المصدر ان هذه الهزات لم تؤد الى اية خسائر بشرية.

ليبيا تدافع عن قرارها فرض تأشيرة دخول على العرب وتمهل العمالة الاجنبية شهرا لمغادرتها

وزير الأمن العام الليبي العميد صالح رجب في تونس امس

■ تونس ـ طرابلس ـ يو بي أي: دافع وزير الأمن العام الليبي العميد صالح رجب عن القرار الجديد الذي اتخذته بلاده بشأن فرض الحصول على التأشيرة لكل عربي يرغب في زيارة ليبيا، ووصفه بـ«الاجراء السيادي».

وقال رجب في تصريح أدلى به مساء امس الأربعاء عقب انتهاء أعمال الدورة الرابعة والعشرين لمجلس وزراء الداخلية العرب، ان هذا الاجراء يأتي لضمان حقوق كل من يزور ليبيا وضبط اقامته في التراب الليبي، وبالتالي، الحيلولة دون الفوضى والجريمة المنظمة.

ونفى أن تكون بلاده قد استشعرت تهديدات معينة جعلتها تتخّذ مثل هذا الاجراء، وقال «لماذا ننتظر التهديدات؟ ولماذا لا نتوقع مبكرا أي طارئ؟ ثم ان كل دولة لها ترتيباتها الخاصة التي تهم أمنها».

وكان الوزير الليبي قد دعا في وقت سابق الى «خلق آليات عمل مناسبة من شأنها تبادل المعلومات عن الجماعات الارهابية بالشكل الذي يساعد على اكتشاف وضبط عناصرها وتفكيك خلاياها وتجفيف منابعها».

وكان الوزير الليبي قد أعلن في وقت سابق أن بلاده ستعيد العمل بنظام تأشيرات الدخول مع كافة الدول العربية بدون استثناء. كما دعا الدول العربية الى اتخاذ مثل هذا الاجراء «لمنع استغلال التسهيلات الممنوحة في حركة تنقل الأفراد بين الدول».

ولاحظ مراقبون أن الاجراء الليبي الجديد يتناقض مع الاتفاقيات الموقعة ضمن اطار اتحاد المغرب العربي التي تنص على حرية حركة وتنقل الأفراد بين الدول المغاربية الأعضاء (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا).

ولم يعلق الحبيب بن يحيى الأمين العام لاتحاد المغرب العربي على الاجراء الليبي الجديد الذي يأتي في الوقت الذي تتولى فيه ليبيا الرئاسة الدورية للاتحاد المغاربي الذي يعاني من التعطيل منذ عدة سنوات.

يشار الى أن القرار الليبي الذي قابله وزراء داخلية تونس والمغرب والجزائر والمغرب وموريتانيا بالصمت، جاء متزامنا مع الإجراءات التي إتخذتها ليبيا في وقت سابق لترحيل العمالة الأجنبية والتي حددت موعدا نهائيا لها نهاية شهر فبراير/شباط المقبل.

وأعلنت وزارة القوى العاملة عن قرارها بمنح فرصة لتلك العمالة لإعفائها من تسديد الضرائب المتوجبة عليها خلال طيلة إقامتها غير الشرعية في حالة مغادرتها قبل الموعد المذكور.

وكان وزير القوى العاملة في ليبيا معتوق معتوق دعا الأحد الماضي كافة العمالة الأجنبية التي ليس لها عقود عمل رسمية في ليبيا إلى مغادرتها، مؤكدا أن هذه الإجراءات تعد ضمانا لحق العامل والمجتمع وصاحب العمل تشمل.

ونبهت الوزارة المتخلفين وغير الملتزمين بالموعد المحدد بأنهم سيتعرضون للمطالبة بكافة المستحقات الضريبية المترتبة عليهم وللعقوبات المترتبة على التواجد غير المشروع في البلاد قانونا.

وأشار معتوق إلى أن ما يقارب 670 ألف يدخلون ليبيا ويخرجون منها ويعملون فيها مسببين الكثير من المشكلات الصحية والاجتماعية نتيجة عدم تنظيم هذه العملية، متهما تلك العمالة باتخاذ الأراضي الليبية كنقطة عبور للهجرة غير الشرعية باتجاه اوروبا.

موضوعها اكتشاف النفط بالمغرب والملك يتنازل عن المتابعة القضائية

رسالة من مسؤول امريكي الى العاهل المغربي تتسبب في احتجاب صحيفة

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

أعلنت صحيفة مغربية حديثة الصدور عن احتجابها لفترة لم تحددها ولاسباب لم تذكرها واكتفت بالحديث عن اختلالات في تسييرها في وقت اثار تحقيقا نشرته حول الاكتشافات النفطية التي اعلن عنها المغرب سنة 2000 جدلا اضطر الصحيفة للاعتذارها عما ورد فيه من مواقف ومعلومات.

وقال بلاغ ليومية «الصحيفة» أنها «ستحتجب عن الصدور لفترة مؤقتة وذلك لاختلالات في سير عملها». وأوضح مدير نشر اليومية محمد حفيظ أن «الصحيفة» ستخبر قراءها عن موعد صدورها القادم.

وقدمت «الصحيفة» اعتذارا عما ما نشرته الثلاثاء حول اكتشاف البترول في منطقة تالسينت بعدما تأكد لديها أن صاحب الرسالة موضوع المقال ظل يكتب رسائل تتضمن معلومات متناقضة ومتضاربة، مما ينزع المصداقية عن مضامينها.

وتضمنت رسائل مايكل كوستين رئيس «شركة سكيد» مور للطاقة الأمريكية التي تولت التنقيب عن النفط في تالسينت ما يمكن اعتباره قذفا واساءة للملك محمد السادس.

وأوضحت «الصحيفة» أنها قررت الإحجام عن نشر النص الكامل للرسالة التي بعث بها مايكل كوستين وذلك بعد ما تبين لها أن الرسائل التي ظل يكتبها الشخص المذكور «تتضمن معلومات متضاربة ومتناقضة وهو ما ينزع المصداقية عن مضامين ما تحمله هذه الرسائل».

وأضافت أن التحريات التي قامت بها الجريدة أظهرت أن «هذه الرسالة ليست الأولى التي يوجهها الشخص المعني إلى الملك وإلى شخصيات أخرى مسؤولة بالمغرب وخارج المغرب».

وقالت الصحيفة إنها «إذ تنبه إلى هذا الأمر، حتى لا يقع القراء في أي لبس، فإنها تقدم اعتذارها عما نشرته بخصوص هذا الموضوع».

واعتبر عبد المنعم ديلمي رئيس الفيدرالية المغربية لناشري الصحف أن ما نشرته «الصحيفة» حول موضوع اكتشاف البترول في تالسينت «يمس بأخلاقيات المهنة وبالقوانين الجاري بها العمل في المغرب».

ونقلت وكالة الأنباء المغربية عن الديلمي قوله «نحن كفدرالية لنا مرجعية أساسية وهي ميثاق أخلاقيات المهنة الذي اعتمدته الفدرالية، والذي ينص من جهة على الاحترام اللازم لرئيس الدولة، صاحب الجلالة، الذي هو في نفس الوقت أمير المؤمنين»، مضيفا أن «الاحترام اللازم للشخص ولمؤسسة رئيس الدولة، سلوك معمول به في المغرب كما في باقي دول العالم».

وأشار إلى أن القانون يمنع توجيه الاتهامات والقذف في حق الأشخاص كما تمنعه وتحرمه أخلاقيات المهنة ومبادؤها.

وقال إن الفدرالية ستتخذ بالضرورة «موقفا رسميا من هذه المسألة».

وابلغ القصر الملكي رسميا كلا من كنفدرالية ناشري الصحف بالمغرب والنقابة الوطنية للصحافة المغربية ان الملك محمد السادس اتخذ قرارا بعدم متابعة الصحيفة قضائيا «بالرغم مما ورد فيما نشرته من الخروقات السافرة لأخلاقيات وأدبيات المهنة التي شانت صياغة مقال الصحيفة المتضمن كذبا مقصودا».

واكد الديلمي أن قرار الملك محمد السادس بعدم متابعة يومية «الصحيفة» يعتبر موقفا «إيجابيا جدا».

وقال «نثمن هذا الموقف الذي يتماشى مع ميثاق الأخلاقيات المعتمد من قبل الفدرالية مشيرا إلى أن المتابعة القضائية الآن لم تعد قائمة خاصة بعد الاعتذار الذي تقدم به المسؤولون على الصحيفة إثر الخطأ المهني الذي ارتكبته و قرارهم بالتوقف عن الصدور لفترة مؤقتة بسبب الاختلالات في سير عملها».

وأشار ديلمي إلى أن موقف الملك يتماشى مع موقف الفدرالية الذي يرى أن المشاكل المهنية ينبغي أن تجد حلها من طرف المهنيين أنفسهم موضحا أن الفدرالية المغربية لناشري الصحف ستصدر لاحقا بلاغا في الموضوع.

وكان رئيس الفدرالية المغربية لناشري الصحف قدم رسالة من محمد معتصم المستشار الملكي يطلعه فيها على قرار الملك القاضي بعدم متابعة يومية «الصحيفة» قضائيا وذلك بالرغم من الخروقات السافرة لأخلاقيات وأدبيات المهنة التي شانت صياغة مقال الصحيفة المتضمن للكذب المقصود.

كما أطلعه على أن هذا القرار جاء «أخذا بعين الاعتبار للإعتذار الذي قدمه المسؤولون عن نشر هذه الجريدة وإعلانهم توقيف إصدارها مؤقتا، كما جاء تجسيدا للإرادة الملكية السامية لدعم عمل الصحافة المحترفة المسؤولة التي تعمل جاهدة في ظل سيادة القانون وتحصين المكاسب الديمقراطية للمملكة».

ووصف يونس مجاهد الكاتب العام للنقابة الوطنية للصحافة المغربية قرار الملك بعدم متابعة «الصحيفة» قضائيا بـ«القرار التاريخي وغير المسبوق بالتعامل مع الصحافة».

وأضاف مجاهد إن قرار عدم متابعة «الصحيفة» قضائيا «موقف نبيل ويعتمد بالإضافة إلى ذلك على مرجعيات ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية وأخلاقيات المهنة».

وأعتبر أن موقف الملك محمد السادس يشكل حثا للصحافيين على ضرورة الربط بين الدفاع عن حرية الصحافة وحرية التعبير وعلى أن يكون العمل الصحافي رصينا يعتمد على الجدية وعلى احترام مقومات العمل الصحافي وأخلاقيات المهنة ويتضمن تأكيدا من أعلى سلطة في البلاد على أنه ليست هناك رغبة في الانتقام ولا في تصفية الحسابات بقدر ما هناك رغبة في حل المشاكل بطريقة حضارية.

واكد مجاهد أن النقابة الوطنية للصحافة المغربية ستتحمل مسؤوليتها كما كان الأمر في السابق ليس فقط فيما يتعلق بتطوير قانون الصحافة ولكن أيضا في مجال أخلاقيات المهنة ومعالجة الاشكاليات المهنية بطريقة متقدمة جدا.

السفير الامريكي يلتقي قادة التيار الاسلامي بنواكشوط

«ائتلاف قوى التغيير» في موريتانيا يدعو لانقاذ المسار الديمقراطي «من الرئيس فال»

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

لم تلق التصريحات التي تراجع فيها الرئيس الموريتاني الانتقالي علي ولد محمد فال عن تفسيراته المثيرة للقانون النظامي لانتخاب الرئيس، آذانا صاغية ولا قلوبا واعية لدى الأحزاب المنضوية في ائتلاف قوى التغيير والتي حولتها تصريحات فال الأخيرة من شريك سياسي إلى معارضة متوجسة ومتشككة.فقد شدد قادة ائتلاف قوى التغيير الديمقراطي أمس الأربعاء على تخوفهم البالغ إزاء الاضطراب الذي يطبع مواقف النظام الحاكم في المحطة الأخيرة من المسلسل الانتقالي المنفذ في موريتانيا منذ الاطاحة بالرئيس ولد الطايع في الثالث آب/أغسطس 2005.

ودعا قادة الائتلاف قادة المجلس العسكري الحاكم في موريتانيا إلى تحمل مسؤولياتهم كاملة أمام الوضع الخطير الذي تشهده الساحة السياسية بسبب التدخل المتكرر لرئيس المجلس العسكري في مجريات العملية، معربين عن خيبة أملهم جراء الوعود الزائفة التي ملها الشعب الموريتاني.

ولوح القادة بالتصعيد لحماية المستقبل السياسي للبلاد من مخاطر الانحراف، واعتبروا أن الدستور والقوانين المنظمة للانتخابات صريحة وغير قابلة للتأويل على الإطلاق.

وأكد قادة ائتلاف قوى التغيير الديمقراطي في مؤتمر صحافي حضره العشرات من أنصارهم أن الكتل السياسية المشكلة للائتلاف ظلت «حريصة على التعامل بايجابية مع العسكريين ولو لم يعد لذلك مبرر متجنبة السلبية ولو كانت دواعيها عديدة ودوافعها متكررة وسكتت عن الكثير حرصا على أجواء التفاهم وشاركت في التشاور رغم أنه كان شكليا في أغلب الأحيان وحاولت أن تصدق الأقوال رغم تناقضها مع الأفعال».

وأضاف قادة الائتلاف في مؤتمرهم الصحافي « قبل الانتخابات النيابية والبلدية باشر أعضاء من المجلس العسكري يتقدمهم رئيس المجلس اتصالاتهم وتدخلاتهم خارقين مبدأ الحياد ودافعين نحو كتلة من المستقلين أصبحت هي الخيار والملجأ».

وحول خطاب الرئيس ولد فال المثير للجدل أوضح قادة الائتلاف «إننا اليوم أمام تطور خطير خارج من دائرة الشائعات لأنه تصريح علني ورسمي والشهود عليه منتخبون وعسكريون ومدنيون، إننا بصدد قلب الصورة التي أخذها العالم من حولنا عن موريتانيا وعسكرها ومشروعها الانتقالي. كما أننا بصدد قتل الأمل الذي بعثته التزامات الثالث من اب/أغسطس 2005 في نفوس الجماهير».

وأشار قادة الائتلاف إلى أن موريتانيا لا تتحمل السير بها نحو المجهول معربين عن رفضهم لتدخل المجلس العسكري في الشأن السياسي والانتخابي وداعين لوقفة عاجلة وحازمة تناسب حجم المخاطر التي تهدد الانحراف بالمسار كله.

وأعرب قادة الأحزاب السياسية المعارضة لتوجهات رئيس المجلس العسكري «عن استعدادهم فعلا لا قولا للدخول في سلسلة من النضالات المسؤولة والقوية في نفس الوقت حتى لا نعود إلى الوراء ونقتل أملا ساهمنا جميعا في بعثه ونحن بالتالي مسؤولون عن حمايته».

وشدد قادة المعارضة السياسية في خطابهم التصعيدي تجاه رئيس المجلس العسكري تحديدا على أهمية الاحتكام إلى الدستور معتبرين الدستور والقوانين المنظمة للانتخابات صريحة وغير قابلة للتأويل على الإطلاق معتبرين نفي رئيس المجلس العسكري التدخل في الأمور الداخلية بمثابة مغالطة كبيرة للناخبين.

وعكست الصحف الموريتانية الصادرة أمس الأربعاء في تعليقاتها ومقالات كتابها الحالة التي تمر بها موريتانيا بعد أن أدت تصريحات الرئيس ولد فال لتفجير أزمة ثقة بين السلطات الانتقالية ونشطاء الساحة.

وعكست التعليقات والمقالات والرسوم الكاريكاتورية التجاذب السياسي بين المجلس العسكري والأحزاب حول تمديد المرحلة الانتقالية كما اهتمت بتعليقات رئيس المجلس العسكري على فقرات من الدستور وحللت بشكل تفصيلي الخطاب الذي ألقاه أمام العمد وحذر فيه من نقاط اعتبرها تشكل ثوابت وطنية في السياسة الخارجية والأمن والدفاع.

وألقت صحيفة «القلم» بالمسؤولية عن حدوث هذه الأزمة «على محترفي السياسة الفاعلين في نظام ولد الطايع والذين وجدوا أنفسهم في بداية المرحلة الانتقالية وقد تجاوزتهم الأحداث بل أصبحوا مهددين بالغربة (..) وقد نجح هؤلاء في إقناع بعض أعضاء المجلس العسكري بالوقوف خلف تيار المستقلين».

وأكدت «القلم» أن موريتانيا توجد تحت رحمة من أسمتهم «بقايا وفلول نظام ولد الطايع». وأشارت في تحليلها إلى أن النواة الصلبة للانقلابيين وحكام اليوم والتي هي صاحبة المبادرة الفعلية في الانقلاب كانت لها منذ اللحظة الأولى في الانقلاب حساباتها الخاصة التي طفت اليوم على السطح بشكل واضح.

واعتبرت يومية «السفير» أن خطاب الرئيس فال كان مثيرا بالفعل حيث أراد الرئيس العقيد من ورائه أن يجيب على نقاط الاستفهام المطروحة فأثار أخرى جديدة. وتساءلت الصحيفة: هل الخطاب تأسيس قانوني للتمديد؟ أم رسالة للطبقة السياسية بأنها إذا لم تتعاط مع الخيارات المتاحة فإن للمجلس خيارات أخرى؟

وتابعت يومية «السفير» قائلة «يبدو أن إغلاق باب الشائعات أمر صعب ففي كل مرة تتوقع الطبقة السياسية إجابة للأسئلة المطروحة تأتي الإجابة أكثر غموضا وأكثر ضبابية، فالرئيس في خطابه ترك المجال للتأويلات ولم يرجح أيا من الاحتمالات المطروحة بل ترك الباب مفتوحا لكل الاحتمالات. وقد جاءت الأوامر التي أصدرها للمرشحين بمثابة تطمين للطبقة السياسية بأنه مهما كان الفائز فإن مفاتيح اللعبة ستظل بيد العسكريين ولن يطلق العنان للإضرار بمصالح موريتانيا» لذلك فإنهم مطالبون بالتوقف عن المزايدات السياسية في إشارة إلى من تبنوا قطع العلاقات مع إسرائيل.

أقواس كثيرة، تضيف «السفير» فتحها الرئيس في خطابه البعض اعتبرها مؤشرا لحياد المجلس العسكري غاضا الطرف عن الدعوة المبطنة للتصويت بالحياد معتبرا هذه النقطة مجرد طرح عرضي خاصة وأن جميع الدلائل تشير إلى أن الحياد غير مضمون النتائج، بينما فهمها آخرون على أنها بداية المواجهة بين المجلس العسكري والأحزاب السياسية معتبرين أن دعوة الرئيس إلى ضرورة حصول المرشح على الأغلبية المطلقة في الشوط الثاني غير دستورية فالأغلبية المطلقة مطالب بها في الشوط الأول وبالتالي فإن ما دعا إليه الرئيس يعتبر سابقة دستورية وفي انتظار ما يخبئه المستقبل يبقى الخطاب مثيرا ولا يمكن أن يفك طلاسمه إلا الرئيس ولد محمد فال نفسه.

وفي تحليل آخر وصفت يومية «الأمل الجديد» الوضع قائلة «أما الساسة والمراقبون فما زالت الحيرة تطبع مواقفهم في انتظار استجلاء غوامض الخطاب ومعرفة حقيقة ما أراد الرئيس بحديثه عن البطاقة البيضاء والأغلبية المطلقة في الشوطين ورجوعه إلى الدستور. ولأن الدستور لم ينص صراحة على الأغلبية المطلقة إلا في الشوط الأول فلا يجوز أن يفترض قيد قانوني في الشوط الثاني لم ينص عليه الدستور».

وفي يومية «السراج» انتقد رئيس تحريرها الكاتب أحمدو ولد الوديعة خطابات رئيس المجلس العسكري تحت عنوان «ما علمت لكم من رئيس غيري». وأضاف: يبدو أن حظ موريتانيا في التحول إلى الديمقراطية ومبارحة منازل الحكم الفردي المتأله حظ عاثر جدا، فبعد أشهر طويلة من الانتظار على أحر من الجمر لنهاية مرحلة حكم العسكر خرج العقيد ولد محمد فال في خطاب غاضب جديد ليخبر من كان يحلم باحترام التعهدات وباقي كلمات الأغنية الجميلة أنهم سادرون في الوهم وأنه باق في السلطة حتى إشعار جديد أو ربما بيان جديد.

وأضاف ولد الوديعة «هو أمر مؤسف فعلا أن يظل هذا البلد رازحا تحت نير حكام مستبدين يعتبرون أنفسهم بشرا من طراز خاص فيستعلون على الناس ويخاطبونهم بمنطق ما عملت لكم من إله غيري، وكلما انتهى تاريخ واحد منهم جاء آخر بعده فتمسكن في البداية حتى إذا ما تمكن كشف عن وجهه الحقيقي وبدأ يتصرف كما لو أن السلطة ملك شخصي له يحتفظ به مدى الحياة ويورثه بعد الممات مع بقية ممتلكاته لورثته الأقربين».

سارت الأمور في الأشهر الأولى شبه عادية خطابات ثورية وحديث عن أهمية التمييز بين الدولة والنظام السياسي وكلام بديع عن فضائل التناوب ومساوئ حكم الفرد، وتأكيد على أن الدولة للجميع وغير ذلك من المعاني الجميلة التي حملتها خطابات ومقابلات رئيس المجلس العسكري الذى كان يكسب يوما بعد يوم مناصرين جددا ليس في موريتانيا فقط بل خارجها حيث أوشكت موريتانيا أن تصبح مثالا عربيا.

بيد أن الأمور عادت بسرعة لنقطة البداية فشرع رئيس المجلس العسكري في استقبال شيوخ العشائر وطلب منهم تشكيل قوة مستقلة ثالثة تقدم بديلا عن الحزب الجمهوري وقوى المعارضة وبسرعة هائلة شكل «رجال المخزن» روابط للمستقلين قدموا إليها من مواقع شتاتهم التي رحلوا إليها بعيد الانقلاب في مستهل رحلة «البحث عن الحزب الجمهوري».

وتابع الكاتب قائلا «لقد جاء الخطاب مرتبكا جدا واستند على حجج أوهى من بيت العنكبوت وبدا مستندا لعقلية استبدادية قديمة متجددة عقلية ما علمت لكم من إله غيري، فالمرشحون الحاليون بالنسبة لرئيسنا المبشر بالديمقراطية غير مقنعين وبالتالي يجب رفضهم ليكون ذلك تصويتا استباقيا لي فتنظم انتخابات أترشح لها وانجح فيها فأنا الرئيس وغيري لا مكان لهم، أنا من يحدد مستقبل العلاقات الخارجية والداخلية والاستثمارات الداخلية والخارجية، أنا الدولة والدولة أنا».

وفي خضم هذه التجاذبات واصل السفير الامريكي في نواكشوط شارل توينغ اتصالاته مع مختلف الأوساط السياسية. واعتبرت مستغربة مقابلته أمس لقيادة التيار الاسلامي في موريتانيا حيث استعرض معها الحالة السياسية حسب مصادر التيار.

وأكد المكتب الاعلامي للتيار أن اللقاء استهدف مناقشة الأوضاع السياسية الجارية في موريتانيا والتحاور عن قرب بدل الاكتفاء بالنقل والسماع.

وحسب المكتب الاعلامي للتيار فإن لقاء السفير الأمريكي مع قادة التيار الإسلامي، والذي يعتبره البعض حاسما في معركة الرئاسيات القادمة، يأتي في وقت تتجه فيه أنظار الكتل السياسية إلى موقف الاسلاميين الموريتانيين.

وكانت السفارة الأمريكية قد أطلقت حملة دبلوماسية للاتصال عن كثب بمختلف أطراف الساحة السياسية الموريتانية لتدارس المستجدات الحالية والتقى لسفير الأمريكي بالفعل عددا من مرشحي الرئاسة وقادة الأحزاب.

مسؤولون مغاربة يجتمعون للتشاور حول الصيغة النهائية لمشروع الحكم الذاتي بالصحراء الغربية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قال القصر الملكي المغربي ان اجتماعات مكثفة لمسؤولين مغاربة عقدت للتشاور حول الصيغة النهائية للمشروع المتعلق بمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية المقرر ان يقدمها المغرب لاعضاء مجلس الامن الدولي قبل نهاية نيسان/ابريل القادم.

وقال بلاغ للقصر الملكي انه بأمر الملك محمد السادس « وسيرا على النهج المولوي الديمقراطي، المبني على المقاربة التشاركية والإدماجية، بشأن بلورة مشروع الحكم الذاتي للصحراء المغربية» انعقدت بالديوان الملكي سلسلة اجتماعات مع كل من الوزير الأول إدريس جطو ورئيس مجلس النواب عبد الواحد الراضي ورئيس مجلس المستشارين مصطفى عكاشة ورئيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية خليهن ولد الرشيد وذلك لإحاطتهم علما بمدى التقدم الحاصل في مسار إعداد مشروع الحكم الذاتي،والاطلاع على رأيهم في الموضوع.

وترفض جبهة البوليزاريو التي تسعى لدولة مستقلة بالمنطقة المتنازع عليها مع المغرب المقترحات المغربية وتؤكد حق الصحراويين بتقرير المصير كما نصت على ذلك قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وذكر بلاغ للديوان الملكي المغربي أن هذه الاجتماعات تندرج في إطار مواصلة المشاورات الموسعة والمكثفة، على الصعيدين الوطني والجهوي، بإشراك الأحزاب السياسية والمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، وشيوخ وأعيان مختلف القبائل وذلك في أفق استكمال بلورة المقترح المغربي بشأن الحكم الذاتي.

وهذه الاجتماعات التي انعقدت يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين تجيء بعد المذكرات التي قدمتها الاحزاب السياسية المغربية والمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية والتي تضمنت تصوراتها في الموضوع.

وفي نفس الاطار نددت جماعة صحراوية تعرف باسم «خط الشهيد» بما وصفته «سياسة الإستجداء» التي تتبعها القيادة الحالية لجبهة البوليزاريو، داعيا إياها إلى إلغاء تنظيم احتفالات تيفاريتي التي تتطلب مبالغ مالية جد مرتفعة في الوقت الذي تعاني فيه الساكنة الصحراوية بمخيمات تيندوف من نقص فظيع في مواد الغذاء.

ودعا هذا الفصيل في بلاغ قالت وكالة الانباء المغربية انه ارسل لمكتبها في مدريد «قادة البوليزاريو إلى وضع حد لـ«سياسة الإستجداء» التي تكون دائما مصحوبة بـ«ضغوط سياسية خارجية» تنعكس سلبا على تسوية قضية الصحراء.

وشدد «خط الشهيد»، الذي يتكون بالأساس من شبان صحراويين معارضين لقيادة جبهة البوليزاريو، على ضرورة اتخاذ هذه القيادة كافة التدابير اللازمة لمعاقبة المسؤولين «المتورطين في تحويل أو تبديد أموال عمومية أو مساعدات إنسانية».

كما دعا قيادة البوليزاريو إلى «تحمل مسؤولياتها التاريخية بشأن جميع القرارات التي يتم اتخاذها باسم الصحراويين وإلغاء جميع الامتيازات التي يتمتع بها بعض المسؤولين».

3622 مغربيا لقوا حتفهم في حوادث سير سنة 2006

■ الرباط ـ «القدس العربي»: افادت مصادر رسمية مغربية أن 3622 شخصا لقوا حتفهم في حوادث السير التي وقعت سنة 2006 وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 4,17% مقارنة مع سنة 2005.

وحسب الإحصائيات المؤقتة التي نشرتها وزارة التجهيز والنقل المغربية فإن عدد حوادث السير البدنية بلغ خلال هذه الفترة 56 ألفا و426 بارتفاع بنسبة 5,22% مقارنة مع سنة 2005.

وفي ما يتعلق بالجرحى ، فإن عدد المصابين بجروح خطيرة عرف ارتفاعا بنسبة 2,14% بـ12 ألفا و60 ضحية ، ونفس الشيء بالنسبة لعدد المصابين بجروح خفيفة الذي بلغ71 ألفا و129 ضحية (زائد 8,22%) وأنه خلال سنة 2006 سجلت 12 من بين الـ16 جهة اقتصادية ارتفاعا في عدد القتلى.

وأكدت الوزارة أن «حوادث السير تشكل انشغالا وطنيا حقيقيا» وقالت أن الحكومة جعلت من مكافحة انعدام السلامة الطرقية إحدى أولوياتها من خلال تعبئة جميع وسائلها حول استراتيجية تمتد على 10 سنوات ومخطط عملها الثلاثي الأول (مخطط السلامة المدمج بشكل مستعجل) الذي انطلق في نيسان/أبريل 2004.

وحسب التقرير فإن التحليل المقارن لإحصائيات الفترة ما بين 2004 2006 مع تلك المتعلقة بالفترة ما بين 2001 و2003 يبين «انخفاضا قويا لعدد المصابين بجروح بليغة (ناقص 15,55% مع 33 ألفا و849 ضحية) وانخفاضا طفيفا أو بالأحرى استقرارا في عدد القتلى (0,34%) مع 9917 ضحية» بالرغم من «ارتفاع طفيف في عدد الحوادث البدنية (+ 0,33% مع 150 ألفا و547 حادثة)».

واعتبر أن هذا الانخفاض شكل الهدف الأولي لمخطط السلامة المدمج بشكل مستعجل، مشيرا إلى أنه قبل تفعيل هذا المخطط فإن عدد القتلى كان يتغير بمعدل 4,7%.

القذافي يعد برودي بالنظر في قضية الممرضات البلغاريات وصوفيا تحقق في مزاعم بتعرضهن للتعذيب في ليبيا

■ صوفيا ـ طرابلس ـ واشنطن ـ اديس ابابا ـ وكالات: قال رئيس الوزراء الايطالي رومانو برودي الثلاثاء انه ناشد الزعيم الليبي معمر القذافي ان يبقي على حياة خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني صدر الحكم ضدهم بالاعدام بسبب اصابة مئات الاطفال بفيروس مرض الايدز، تزامنا مع اعلان المدعي العام في صوفيا نيكولاي كوكينوف امس الاربعاء ان بلغاريا فتحت تحقيقاً في مزاعم بالتعذيب قد تكون تعرضت لها الممرضات اشادة واشنطن بجهود طرابلس للافراج عنهن.

وقال برودي للصحافيين بعد اجتماع مع القذافي مساء امس الاثنين خلال قمة الاتحاد الافريقي في اثيوبيا «فعلت ذلك بمشاعر صادرة من القلب لان هذه مشكلة مستمرة منذ ثماني سنوات».

وقال ان القذافي اجاب بانه «لا تزال هناك مشاكل حول التعويضات (لعائلات الضحايا) لكنه سيفكر فيما قلته له وسنتحدث عن ذلك مرة اخرى». وكان البرلمان الاوروبي في وقت سابق من هذا الشهر قد حث دول الاتحاد الاوروبي على اعادة النظر في علاقاتها مع ليبيا وان تصعد من ضغوطها لتأمين اطلاق سراح المتهمين الستة. لكن الاتحاد الافريقي قال في الاسبوع الماضي ان على اوروبا ان تترك النظام القضائي الليبي يمضي في طريقه واعرب عن قلقه من ان تكون اوروبا تحاول تهديد طرابلس.

وفي صوفيا اعلن المدعي العام في صوفيا نيكولاي كوكينوف امس الاربعاء ان بلغاريا فتحت تحقيقا في عمليات تعذيب قد تكون تعرضت لها الممرضات. وحكم على الستة بالاعدام بعد ادانتهم بالتسبب في نقل فيروس فقدان المناعة المكتسبة (ايدز) الى اطفال ليبيين في مستشفى بنغازي شرق ليبيا.

وقال المدعي العام «بعد عملية تحقيق اولي بتنا نملك ما يكفي من المعطيات لبدء عملية بحث» بشأن تصرف 11 ضابطا ليبيا قد يكونون «اجبروا» الممرضات على الاعتراف بجرائمهن اثناء التحقيق الامني.

واضاف انه «سيجري التحقيق مع الضباط وربما محاكمتهم فيما بعد لاجبارهم الممرضات البلغاريات الخمس على الادلاء بشهادات مزيفة تدينهم بارتكاب الجريمة: وهي نشر مرض الايدز بين اكثر من 400 طفل ليبي».

وكان تم توجيه تهمة التعذيب لعشرة من عناصر الشرطة الليبية غير ان القضاء برأهم في السابع من حزيران/يونيو 2005 .

من جهة اخرى اشادت واشنطن بالجهود التي تبذلها طرابلس للافراج عن الممرضات البلغاريات مشيرة الى ان ايجاد مخرج للازمة سيكون «مرحبا به». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية شون ماكورماك «اذا تحرك الليبيون بالواقع مثل ما قال هذا الشخص، فمن المؤكد ان هذا التحرك سيكون مرحبا به». وذكر المتحدث الامريكي بان الولايات المتحدة ترغب في اطلاق سراح الممرضات والطبيب ولكنه لم يتحدث عن الشق المالي في هذه القضية التي تعيق التطبيع الكامل للعلاقات بين الولايات المتحدة وليبيا.

وقال «نفهم انه كان يتوجب على الليبين احترام بعض العملية القضائية ولكن نعتقد مع ذلك انه يجب ايجاد طريقة للافراج عن هؤلاء».